الذاتي لا ولن يُطبق على المناطق [المحتلة]، بل على سكانها العرب فقط لا غير. وهذا يجد ترجمته الحقيقية في الوقائع التي نخلقها على الأرض. وبناءً عليه، لا بد من وضع اليد فوراً على كل الأراضي المملوكة للدولة، وعلى كل الأراضي غير المزروعة في «يهودا» و«السامرة»، بحيث نستوطن جميع البقاع الواقعة بين و/حول المراكز السكانية [العربية]، وذلك بهدف التقليل ما أمكن من خطر ولادة دولة عربية إضافية في هذه المناطق مستقبلاً، فطالما أن المستوطنات اليهودية سوف تقطع أوصال هذه المناطق، ستجد الأقلية السكانية [يقصد السكان العرب في الضفة الغربية] صعوبة كبيرة في اقامة أي كيان إقليمي أو سياسي مترابط.

لا ينبغي أن نترك ظلاً من الشك في عزمنا على الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة] إلى الأبد. وإلا فإن الأقلية السكانية سوف تتحرك نحو حالة من الاضطراب المتنامي يؤدي بها في النتيجة إلى بذل جهود متواترة لانشاء دولة عربية جديدة في هذه المناطق. وأن الطريقة الفضلى، بل الوحيدة، لازالة أي شك في تصميمنا على التمسك إلى الأبد بـ«يهودا» و«السامرة»، هي في تسريع وتيرة الاستيطان وزيادة زخمه في هذه المناطق.

وسيكون الاستيطان الرئيسي في «يهودا» و«السامرة»، في الأراضي المملوكة للدولة، وفي الأراضي القاحلة وغير المزروعة التي لا يملكها أحد، ولن يكون من شأن هذا الاستيطان طرد الناس الموجودة على أرضها، كما أن مثل هذه السياسة تخلق إمكانية معقولة لتعايش سلمي. وأكثر من ذلك، فإن التجاور المعيشي بين اليهود والعرب، جنباً إلى جنب لمدة زمنية طويلة، يقدم الفرصة الوحيدة لتنمية علاقات من حسن الجوار، وذلك مع مرور الزمن، وتزايد الفهم المتبادل والخلق الضروري لمصالح مشتركة. وتقول لنا تجارب التاريخ ان الصلات الشخصية والعلاقات الوثيقة بين الناس المتخاصمين تسهم عادة في خلق حالة من السلم الواقعي، أكثر مما تفعله الاتفاقيات السياسية التي يمهرها الزعماء بتواقيعهم.

سياسة الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»

تدل التجربة على وجوب تفادي ترك أية مستوطنة في وضع منعزل في أية منطقة، وذلك لسببين: من ناحية أدنى، بسبب الحاجة للاعتماد على الخدمات المشتركة مع المستوطنات المجاورة؛ ومن ناحية ثانية، بسبب الاعتبار الأمني. ولهذا من الضروري إنشاء مستوطنات إضافية بالقرب من كل مستوطنة موجودة حالياً في «يهودا» و«السامرة»، وذلك لخلق مجموعات أو عناقيد من المستوطنات في مناطق استيطانية متجانسة، ولايجاد الظروف المؤهلة للخدمات المشتركة ووسائل الانتاج المشتركة. وليس من المستبعد أبداً أن يؤدي اتساع ونمو هذه المستوطنات، في بعض الحالات، إلى أن تتخذ القرار الطبيعي بالاتحاد لخلق مستوطنة مدينية واحدة تضم كل مجموعة المستوطنات الكائنة في منطقة معينة.

ولكي يكون نشر المستوطنات على نطاق واسع أمراً ممكناً، ومن أجل بناء مستوطنات تتمتع بمستوى حياتي مرتفع، فإن غالبية المستوطنات التي اقيمت والتي ستقام، ينبغي أن تكون من نمط القرى الريفية – الكوميونية. وسوف يتراوح عدد السكان في كل منها بين ٥٠ و٢٠٠ اسرة في المرحلة الاولى، وسوف تعتمد في معيشتها، أساساً، على الصناعة والسياحة والخدمات، وفي درجة أقل على الزراعة المتطورة، وذلك نظراً لنقص وسائل الانتاج الزراعي في هذه المناطق. وما ترسمه الخطة ويجري به التنفيذ، هو أن تكون الخدمات «المنطقية» في الحقول التعليمية والصحية والثقافية، لكل مجموعة من مجموعات المستوطنات، في احدى المستوطنات المركزية، في المرحلة الاولى. وان التعجيل في توفير هذه الخدمات يسهم في انعاش المستوطنات الجديدة ودعمها.

يسبق إنشاء المستوطنات تأليف مجموعة من المستوطنين المحتملين، وتهيئتهم لمهمة وضع أيديهم على المكان المقصود. وتتولى وحدة الاستيعاب في قسم الاستيطان وضع الاطار اللازم لأنشطة الاستيعاب الاجتماعي بين هؤلاء المستوطنين (الذين يتألفون من المهاجرين الجدد ومن المواطنين القدماء على السواء)، وذلك بالتنسيق الكامل مع مختلف الحركات الاستيطانية. ومن الجدير بالذكر أن هناك امكانية عظيمة للاستيطان في الوقت الحاضر: فهناك سيل